



مجالات مساهمة المالية العامة في تحسين مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة 2018/2024

Fields of public finance's contribution to improving economic development indicators in Algeria for the period 2018-2024

الطاهر بعللة^{*1}

المركز الجامعي تيبازة مخبر المقاوله، مخبر تسيير الموارد البشرية و التنمية المستدامة (الجزائر)، baala.tahir@cu-tipaz.dz

تاريخ الاستلام : 2025/02/04 ؛ تاريخ المراجعة : 2025/03/10؛ تاريخ القبول : 2025/05/20

الملخص:

نقدم في هذه الورقة البحثية علاقة اقتصادية تجمع المالية العامة والتنمية الاقتصادية، حيث تظهر آليات ومجالات مساهمة المالية العامة في تحسين مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر، وذلك من خلال طرح أهم مجالات المالية العامة التي لها أثر مباشر على التنمية الاقتصادية، على غرار الخطط التنموية وذلك بمعرفة فاعلية الإنفاق العمومي وإيرادات العامة ومدى مساهمتها في رفع مختلف المؤشرات التنموية في الجزائر، عن طريق عرض مختلف الإحصائيات لمدة زمنية معينة وتحليلها ومقارنتها مع المؤشرات التنموية لكشف العلاقة الاقتصادية بين المالية العامة والتنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: التنمية الاقتصادية، المالية العامة

تصنيف O11,H60:JEL

abstract

In this research paper, we present an economic combines between public finance and economic development, where the fields of Public finance's contribution to improving economic development indicators in Algeria, shown by presenting the most important fields of Public finance that have a direct impact on economic development, similar to development plans, by the effectiveness of public spending and public revenues, and their contribution to raising development indicators in Algeria, by presenting various statistics for a certain period, analyzing and comparing them with development indicators to reveal the economic relation between public finance and economic development

Keywords: Economic Development, Public Finance

JEL classification : O11,H60

^{*} الطاهر بعللة، baala.tahir@cu-tipaz.dz

مقدمة

ازدادت مكانة التنمية الاقتصادية في العقود الأخيرة بالدول النامية، باعتبارها تلك الإجراءات والآليات والتدابير الاقتصادية الاجتماعية والسياسية والثقافية، التي تحد في النهاية لتحقيق تغيير هيكلي للبنية الاقتصادية يكون لها دور فعال في تحقيق زيادة في إنتاج المحلي الإجمالي على المدى الطويل، ورفع الدخل الفردي السنوي، كما تساهم في التوزيع العادل للدخل الوطني الإجمالي بين كل أفراد المجتمع المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية.

إن المتأمل للعوامل المؤثرة في مؤشرات التنمية الاقتصادية يجدها كثيرة ومتنوعة ومتداخلة فيما بينها، منها ماله علاقة بالإطار العام للتنمية مثل الجانب الاقتصادي، الاجتماعي أو السياسي ونحن في دراستنا هذه نركز على الجانب الاقتصادي عموماً، والمالية العامة خصوصاً في تحسين مؤشرات التنمية الاقتصادية.

تعاني التنمية الاقتصادية بالجزائر من عدة صعوبات وعقبات اقتصادية واجتماعية و تنظيمية، رغم امتلاكها مستلزمات التنمية البشرية من موارد بشرية ورأس مال وغيرها.

مما تقدم تتكون لدينا الإشكالية التالية:

ما مدى فاعلية المالية العامة في تحسين مؤشرات التنمية الاقتصادية بالجزائر؟

وللإجابة على هذه الإشكالية تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو مفهوم التنمية الاقتصادية وما هي أهم مؤشراتنا ؟
- ما هي عقبات التنمية الاقتصادية؟
- ما هو مفهوم المالية العامة وأهم القيود التي تلزم بها ؟
- ما هي مجالات تدخل المالية العامة لتحسين مؤشرات التنمية الاقتصادية؟

أهداف الدراسة:

- الإلمام مفاهيم الحديثة المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والمالية العامة؛
- التعرف على الوضع الحديث لمختلف المؤشرات التنموية بالجزائر؛
- محاولة استخلاص أحسن السبل التي من شأنها إنجاح السياسة المالية المتعلقة بتحسين المؤشرات الاقتصادية.

خطة الدراسة :

- الجانب النظري: التنمية الاقتصادية والمالية العامة.
- الجانب التطبيقي: المؤشرات الاقتصادية والتنموية 2024/2018 بالجزائر.

1-الإطار النظري و المفاهيمي:

1.1 التنمية الاقتصادية:

إن موضوع التنمية والنمو اخذ حيز كبيراً من الدراسات الحديثة خاصة لدول السائرة في طريق النمو، وهذا من أجل السير الهادف لبلوغ أهداف التنمية الاقتصادية، رغم وجود عقبات كثيرة في اقتصاديات هذه الأخيرة، ونحن نقدم في هذا الجزء الجانب النظري من عملية التنمية الاقتصادي، حيث نستهل بتعريفها.

1.1.1 تعريف التنمية الاقتصادية:

"التنمية لا تصنع بالتقدم المادي فقط، بل لابد من التركيز على الجانب الاجتماعي وتحسين مستوى الأفراد، وهذا هو هدفها الأساسي الذي يكسبها دوارها ومبررها." (برجر، 2021)

"تعرف التنمية الاقتصادية بأنها العملية التي تسمح بزيادة في الإنتاج والخدمات، وزيادة في متوسط الدخل الحقيقي مصحوبا بتحسين الظروف المعيشية للطبقات الفقيرة." (الدين، 2017)

أي أن التنمية الاقتصادية هي تلك العملية المختلطة بين الجانب الاقتصادي والاجتماعي، وتضمن الاستدامة لكل الموارد الاقتصادية، بهدف تحسين الجانب المعيشي للإفراد والمجتمع من خلال تركيزها على الإنسان، ولكن تتطلب هذه العملية الاستمرارية، لأن جوهر التنمية الاقتصادية هو تراكم المكتسبات من أجل حياة أفضل ولأسف في الدول النامية لا تحافظ على ما حققت ولذا نجد أن التنمية الاقتصادية دوما لا تتحقق بصورة نهائية.

2.1.1 أهداف التنمية الاقتصادية:

تعتبر التنمية الاقتصادية من أهم الأولويات التي تعتمد عليها الدول، وللوصول لتحقيق التنمية الاقتصادية التي تسعها إليها الدولة تعتمد على الكثير. (الأخضر، 2018) والشيء المتفق عليه لدى كل الاقتصاديين ويشتركون فيه بما يخص أهداف التنمية تنقسم إلى جزئين هما:

الهدف الاقتصادي: يعتبر هدف ظريفي يتمثل في الاستعمال الأمثل والمستدام للموارد الاقتصادية.

الهدف الاجتماعي: يعتبر هدف نهائي يتمثل في الوصول لحياة كريمة للإنسان .

أهمية التنمية الاقتصادية:

من خلال ما تقدم نرى إن للتنمية الاقتصادية أهمية كبيرة في حياة الفرد الاجتماعية يمكن أن نلخص منها ما يلي: (شاهين، 2022)

- زيادة الدخل الحقيقي وبالتالي تحسين معيشة المواطنين؛
- توفير فرص عمل للمواطنين؛
- توفير السلع والخدمات المطلوبة لإشباع حاجات المواطنين؛
- تحسين المستوى الصحي والتعليمي والثقافي للمجتمع؛
- تقليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين طبقات المجتمع؛
- تسديد ديون الدولة؛
- تحقيق الأمن القومي.

3.1.1 المؤشرات الاقتصادية للتنمية الاقتصادية:

المحور الاقتصادي أما الاقتصاد فإنه يهتم باستغلال الموارد البشرية والطبيعية استغلالا أمثل بقصد زيادة رفاه المجتمع وإشباع حاجاته إلى أقصى حد والقضاء على الفقر واستثمار الموارد الإنتاجية النادرة بأقل كلفة، مع تعظيم النمو لهذه الموارد وزيادتها، حتى يتمكن المجتمع من إنتاج المزيد من السلع

والخدمات اللازمة للمجتمع. ويشتمل على العناصر التالية: (الخطيب، 2017)

- الناتج المحلي الإجمالي؛
- معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي؛
- متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛
- مجموع الإيرادات والنفقات الحكومية؛
- الفائض والعجز الكلي؛
- الاحتياطيات الدولية الرسمية من الذهب؛
- الصادرات الواردات.

للتنمية البشرية ثلاث مؤشرات أساسية والتي بدورها تهدف إلى تنمية القدرات البشرية، حيث أظهرت دول العالم تباينا في هذا الجانب وفيما يلي أهم هذه المؤشرات، مؤشر التعليم، مؤشر الصحة، مؤشر التغذية والفقر. (عمار، 2016) ونحن في بحثنا سوف نختار بعض هذه المؤشرات وذلك للوصول إلى مدى أثر الجانب المالي على هذه المؤشرات، لأن معظم الدراسات السابقة تركز على المؤشرات المذكورة، ورغم أن هناك صعوبة في الحصول على بعض الإحصائيات إلا أننا نسعى للدراسة معظم المؤشرات خاصة التي لها علاقة مباشرة بين المالية العامة والتنمية الاقتصادية.

4.1.1. عقبات التنمية الاقتصادية:

تواجه الدول النامية عامة عقبات كثيرة تحول دون نجاحها في تنشيط اقتصادياتها التي تعاني من الركود أو بطأ النمو، ما يجعل مهمتها صعبة في توفير الطعام والتعليم والسكن لشعوبها صعبة للغاية، ويمكن تجميع هذه المشكلات وغيرها في مجموعات رئيسية: (ربيع، 2018)

- تركبة استعمارية ثقيلة؛
- تراث ثقافي تقليدي وهياكل اجتماعية جامدة؛
- هياكل اقتصادية ضعيفة القدر على الإنتاج؛
- موقف سلبي من العمل والوقت؛
- نظم ومؤسسات تعليمية متخلفة.

إن النمو الاقتصادي المطرد ضروري للتنمية الاقتصادية الاجتماعية في جميع الدول، لاسيما الدول النامية، وعن طريق هذا النمو، الذي ينبغي أن يقوم على قاعدة عريضة، حتى يكون لمصلحة جميع الناس. (الفراجي، 2015) والباحث في عقبات التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة يجدها متعددة، وفي كل الجوانب السياسية، الاقتصادية الاجتماعية، الثقافية، وذلك يرجع في الأساسي إلى النظام الاستعماري الذي خلف تركبة من المشاكل، وبعد استقلال هذه الدول لم تستطع حتى تمويل عملية التنمية الاقتصادية، ونجد حتى في حالة الاقتراض فأن خدمات الدين تؤثر بشكل كبير على اقتصاديات والسياسة العامة لهذه الدول.

2.1. المالية العامة

تعتبر المالية العامة أحد فروع العلوم الاقتصادية، لأنها تدرس بصفة خاصة جباية وإنفاق الأموال العامة، بطرق علمية ولهذا المالية العامة لها علاقة مترابطة مع كثير من العلوم، خاصة الجانب الإحصائي والرياضي الذي تعتمد عليه المالية العامة في حساب وتقييم النفقات والإيرادات، ونحن نتناول في بحثنا الجانب النظري للمالية العامة والخطوط العريضة للمالية خاصة في العصر الحديث من اجل الوصول لتبسيط مركباتها ومعرفة العلاقة بينها وبين الجانب التنموي.

1.2.1 تعريف المالية العامة:

"إطارا شاملا لتوزيع الموارد المالية بناء على التزامات الدولة لمقابلة كطالب الإنسان التي تحفظ مقومات حياته الرئيسية ، وتخضع الموازنة العامة تبعا لذلك لأغراض الحكومة الخاصة بتنمية هذا المجال." (جميل، 2021)

"العلم الذي يتناول النشاط المالي العام أو النشاط الدولة التي تستعين فيه، بالغدوات المالية العامة من إيرادات ونفقات عامة، بقصد تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للإفراد المجتمع." (القاضي، 2014)

إن تعريف المالية العامة عرف تطور ملحوظ، حيث نجد أنه أنطلق من تعريف تقليدي كلاسيكي، بسيط حيث يبرز أن المالية العامة هي عبارة عن البحث على الطرق والوسائل التي تجمع بها الدولة الأموال والإيرادات، من اجل تغطية نفقاتها من خلال تقسيم العبء على مختلف أفراد المجتمع. إلى أن في العصر الحديث خلس تعريف المالية العامة إلا أنها ذلك العلم الذي يهتم بدراسة إيرادات ونفقات العامة والموازنة العامة، وفق برنامج وسياسات مخططة من أجل بلوغ السياسة العامة للدولة التي تتضمن أهداف اقتصادية، سياسية، اجتماعية.... الخ.

2.2.1 أهمية المالية العامة:

وقد اضطلعت الموازنة بدور كبير في العصر الحديث و أصبح دورها في الدول المتقدمة اقتصاديا أكثر توسعا عما كان عليه سابقا ولم تقتصر الموازنة على أنها مجرد عمل لتقدير الإيرادات والنفقات العامة وحصول الإذن على تنفيذ مدراجتها فحسب وإنما تحدث أهداف بشكل مختلف عليه في ظل النظرية التقليدية حيث أصبح من أهدافها تعبئة الموارد الاقتصادية بما فيها غير المستغلة وزيادة الاستخدام ورفع معدلات نمو الدخل وزيادة مستوى المعيشة. (كافي، 2016) حيث نجد أن في الاقتصاديات الحديثة أصبحت تعتمد بصورة كبيرة على الموازنة العامة في تحقيق أهدافها الاقتصادية، من خلال مختلف السياسات المالية التي تتضمن إما سياسة إنفاقية من خلال زيادة أو تقليص الإنفاق العام، أو سياسة جبائية من خلال رفع وخفض الضرائب، رغم أن هذه السياسات لها اثر على طبقات مجتمعية معينة في الدول النامية لأن أفرادها يعانون من انخفاض متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن الدول المتخلفة لا تجد بديل لسياسة المالية في استعمالها خاصة لفقدانها لأسواق نقدية متطورة من اجل استعمال السياسة النقدية، وتجبر لاستعمال السياسة المالية في حالة وقوعها في أزمة مالية وهذا ما وقفنا عليه لدى مختلف الدول.

3.2.1 قيود واعتبارات المالية العامة:

إن المالية العامة تتقيد بمجموعة من الضوابط والاعتبارات، خاصة في عملية تحصيل أو إنفاق المال العامة وقد ازدادت هذه الضوابط وتعددت في العصر الحديث، خاصة بعد انتشار نظم اقتصادية متعددة وفلسفات فكرية متنوعة تفسر إنفاق المال العام وفق التوجهات الإيديولوجية، وتتنوع أيضا من الجانب القانوني والسياسي ونقدم هذه الاعتبارات كالتالي: (سلامة، 2015)

الاعتبارات القانونية: هي القيود التي يجب على الدولة أن تلتزم بها، سواء كانت من الدستور أو من مختلف القوانين التي تضعها الدولة العامة في شقيها الإيرادات والنفقات.

الضوابط السياسية: هي الفلسفة التي تعتنقها السلطة بغرض توجيه سياستها الاقتصادية والمالية بغرض توجيه سياستها الاقتصادية والمالية لغرض الاحتفاظ على النظام الاجتماعي القائم، وترجمة هذا التوجه في شكل أهداف عامة يطلق عليها السياسة المالية.

الضوابط الاقتصادية: تفرض على الدولة أن تؤخذ بتقديراتها عند فرض الضرائب أو عند الحالة الاقتصادية العامة، ففي حالة ركود اقتصادي فانه يجب على الدولة أن تعمل على التوسيع في النفقة عكس حالة التضخم، حيث يستوجب تقليص النفقة العامة ورفع الضرائب.

4.2.1 المالية العامة في الاقتصاديات الحديثة:

إن دور المالية العامة في الاقتصاديات الحديثة هو مراعاة الحد الأدنى اللازم لمعيشة المواطن، ويعبر هذا الحد عن الحاجات المادية والنفسية للسكان، إذ أن المساس به يؤدي إلى تدهور الإنتاج وانخفاض إنتاجية، وضرورة العمل على تحقيق التوازن بين التدفق النقدي والتدفق العيني. (كافي، 2016) ومن الوسائل والأدوات التي تساعدها وتمكنها من تحقيق ما تصبو إليه وتعتبر سياسة الميزانية من أبرز الوسائل للوصول لتنمية اقتصادية شاملة وذلك من خلال أدواتها المتنوعة سواء الإيرادات العامة أو النفقات العامة. (الأخضر، 2018) حيث يساهم الإنفاق العام بالتعويض عن قصور الاستثمار الخاص، فإن ذلك يفضي إلى زيادة فرص الاستخدام، وإيجاد دخول جديدة، من شأنها توفير قوة شرائية أكبر، وبذلك يزداد الطلب الكلي الفعال، مما يدفع إلى تشجيع قطاع الأعمال وبالتالي يعزز عملية التنمية الاقتصادية. و المالية العامة بهذه التطورات أصبحت جزءا من برنامج أوسع، يعكس فيه مجموعة النشاط الاقتصادي والمالي للدولة، واستخدمت الموازنة أداة من أدوات التوجيه الاقتصادي والمالي والاجتماعي لتحقيق التنمية الاقتصادية. (خلاصي، 2016) إذا كان الدور الظاهري للإنفاق العمومي هو معالجة اختلالات الهيكلية بهدف إحياء النشاط الاقتصادي للاستقرار، إلى أن للإنفاق العمومي أدوار كامنة تتجاوز الجانب المالي فقط بل يعد الإنفاق العمومي المحرك الأول لعجلة التنمية الاقتصادية ولكن السؤال هنا إلى أي مدى تبقى أهمية ودور الإنفاق العمومي في التنمية الاقتصادية، أي بتعبير آخر هل الإنفاق العمومي يتوقف أثره عندما تنطلق عملية التنمية الاقتصادية أو لابد أن يلزمها لتحقيق كل أهدافها. ولهذا يبقى الجانب المالي من أهم أسباب نجاح عملية التنمية الاقتصادية، ونجد أن مختلف الدول تركز على المالية العامة سواء في جلب الموارد المالية لتغطية عملية التنمية أو الإنفاق على الجانب الاجتماعي للأفراد سواء القطاع الصحي أو التعليمي لبلوغ وتحسين مؤشرات التنمية الاقتصادية

2-الجانب التطبيقي:

1.2 مجالات تدخل المالية العامة في مؤشرات التنمية الاقتصادية

1.1.2 النفقات العامة:

إنه من الضروري معرفة تطور النفقات العامة في الجزائر بغية اكتشاف اثر حقيقي ومباشر للإنفاق على التنمية في الجزائر كأحد المجالات المباشرة للمالية العامة في تحسين مؤشرات التنمية الاقتصادية لأن الإنفاق يعتبر سياسة مالية في حد ذاته.

تطور النفقات العامة في الجزائر(2018-2024) :

عرفت الجزائر في السنوات الأخير مجموعة من البرامج و السياسات العامة ذو توجه انفاقي عمل على تطور الإنفاق العمومي وهو ما نعرفه في هذا الجدول التالي:

الجدول رقم (01): التطور الإجمالي للإنفاق العمومي في الجزائر خلال الفترة (2018-2024) مليار دج

السنة	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
-------	------	------	------	------	------	------	------

المبلغ	4043.3	3602.6	2929.6	2798.5	3546.9	13786.8	15275.2
--------	--------	--------	--------	--------	--------	---------	---------

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على قوانين المالية للسنوات المذكورة

2.1.2 الإيرادات العامة:

لا تقل أهمية الإيرادات العمومية أهمية على الإنفاق لأنهم يكملون بعضهم بعض، حيث أن الإيرادات العامة تدخل في تأثير على مؤشرات التنمية الاقتصادية على شقين الجانب الأول هو تمويل التنمية والجزء الآخر هو توجه السياسة الضريبية التي تتدخل بصورة غير مباشرة في المؤشرات التنموية.

تطور الإيرادات العامة في الجزائر (2018-2024) :

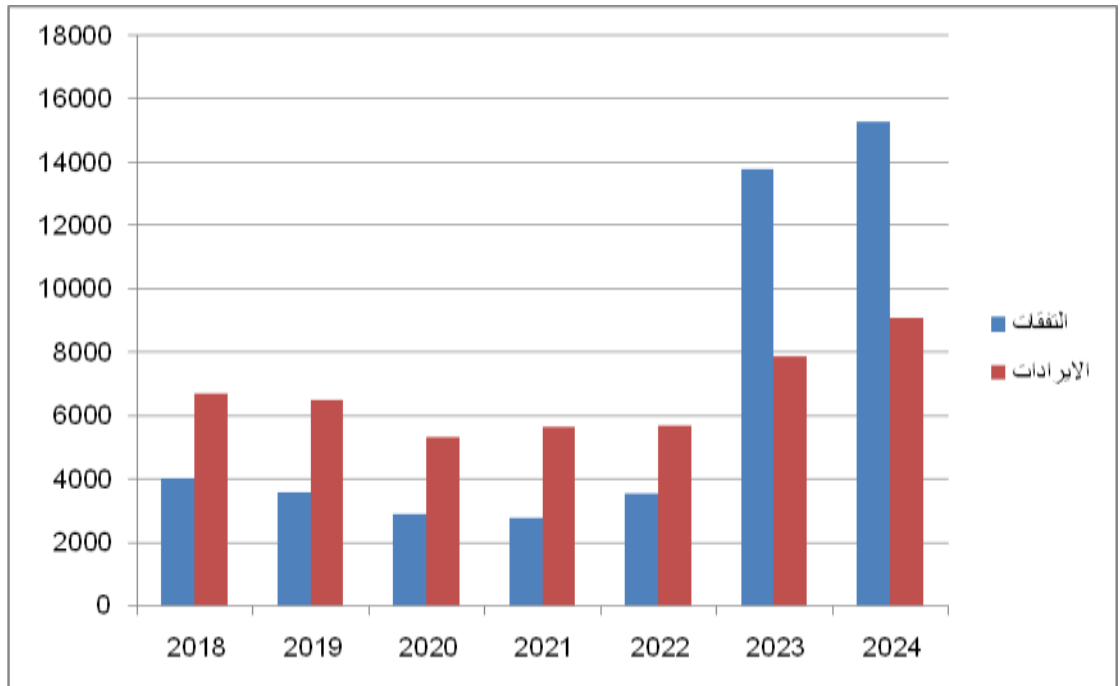
من الطبيعي تشهد الإيرادات العامة في الاقتصاديات البترولية تزايد ملحوظ خاصة في السنوات الأخيرة، وهذا يرجع للإحداث العالمية خاصة المتعلق بالجانب السياسي و الأمني العالمي ولمعرفة هذا التطور نقدم تطور الإيرادات العامة في الجزائر الجدول الموالي:

الجدول رقم (02): التطور الإجمالي للإيرادات العمومية في الجزائر خلال الفترة (2018-2024) مليار دج

السنة	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
المبلغ	6714.2	6507.9	6289.7	5328.1	5683.2	7901.9	9105.3

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على قوانين المالية للسنوات المذكورة

الشكل رقم (01): التطور الإجمالي للنفقات و الإيرادات في الجزائر خلال الفترة (2018-2024)



التحليل:

إن المتأمل للجدول أعلاه خاصة الجانب المتعلق بالإنفاق العمومي في الجزائر، يلاحظ على العموم طفرة وزيادة غير عادية في النفقات العامة، تجاوزت ثلاث أضعاف في ظرف أربع السنوات الأخيرة للفترة الدراسة فقط، وهذا لم يحدث منذ الاستقلال أن تضاعفت النفقات في سنوات معدودة ومتتالية، دون أن ننسى أنه في سنوات جائحة كورونا تراجع الإنفاق وهذا شيء طبيعي يرجع في الأساس لتوقف جميع المشاريع وتراجع نفقات التجهيز، أما تحليل الزيادة المفرطة في النفقات للسنوات الأخيرة يرجع لاعتماد سياسة عامة تحسن الجانب الاجتماعي للمعيشة المواطن، خاصة ما تعلق بالتحويلات (منحة البطالة...)، ورفع الأجور في هذه السنوات إضافة إلى استكمال مختلف المشاريع التي توقفت بسبب جائحة كورونا و إضافة لتدابير المتعلقة بالترشيد الميزاني. أما جانب الإيرادات فنلاحظ أيضا هناك على عموم ارتفاع بين أول سنة وآخر سنة لفترة الدراسة، رغم ظهور تراجع في سنوات جائحة كورونا وهذا منطقي، وزيادة كانت طبيعية ومتدرجة في ما يخص الإيرادات.

أما الأمر الذي لا بد أن نقف عنده، هو تجاوز الإنفاق العمومي الإيرادات العامة خاصة في السنوات الأخيرة بشكل كبير ومفرط، حيث قارب الضعف وهذا يعتبر في أبعاديات الموازنة العامة خطر على المدى الطويل لا بد أن نصل لتوازن في أقرب الآجال وذلك من خلال تبني أساليب السياسة المالية.

2.2 مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر

1.2.2 التعليم:

يعتبر التعليم من أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية، خاصة ما تعلق بمؤشرات التنمية البشرية، لأن التعليم يعتبر المرآة العاكسة للتطور المكتسب لدى المجتمع، وهذا الموضوع شغل ويشغل معظم حكومات الدول النامية، والجزائر كغيرها من الدول اهتمت بهذا الجانب بشكل كبير، ولهذا سوف نقدم في الجزء من البحث تطور عدد التلاميذ والخدمات الاجتماعية المقدمة لهم في مجال التعليم إضافة لذلك البنية التحتية لتربية والتعليم.

تطور عدد التلاميذ والخدمات المقدمة لهم في الأطوار الثلاثة:

ومن أجل معرفة أثر الموازنة العامة على التعليم وخاصة الإنفاق العام، علينا تقديم عدد التلاميذ التي تتكفل الدولة بتعليمهم و خاصة التحويلات الاجتماعية في هذا القطاع نقدم الجدول التالي:

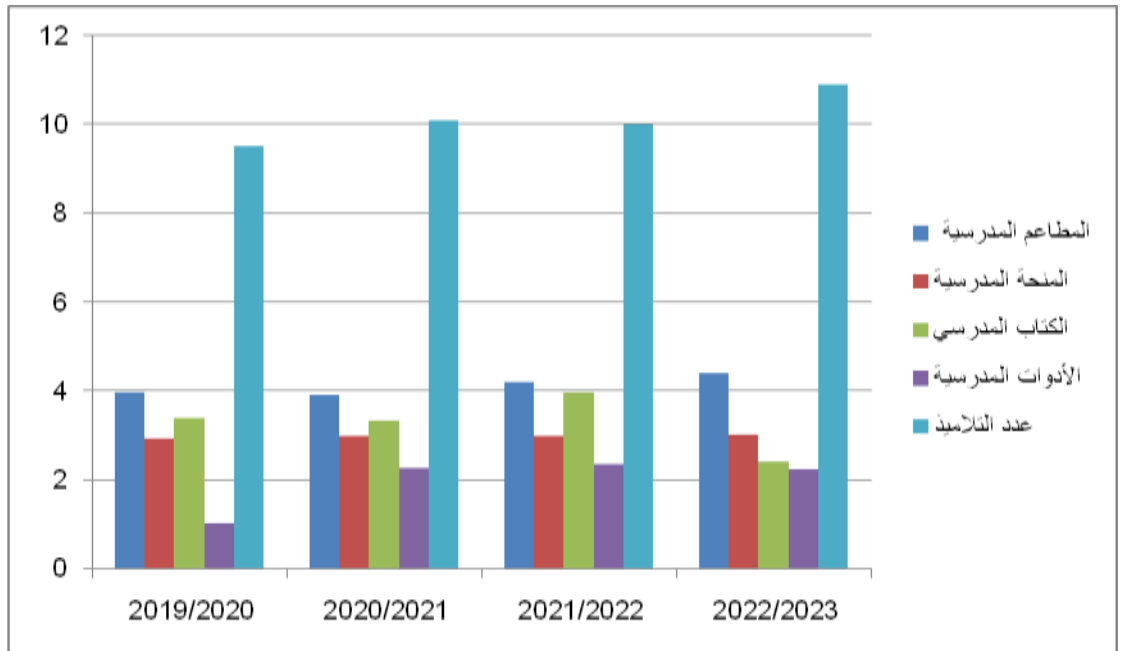
مليون تلميذ

الجدول رقم (03): التطور عدد التلاميذ المسجلين ومساعدات الاجتماعية لفترة الدراسة

2023/2022	2022/2021	2021/2020	2020/2019	
10.9	10.1	10.09	9.5	عدد التلاميذ
4.4	4.19	3.9	3.96	المطاعم المدرسية (الطور الابتدائي)
3	2.97	2.97	2.91	المنحة المدرسية
2.4	3.95	3.32	3.37	الكتاب المدرسي
2.23	2.33	2.26	1.0	الأدوات المدرسية

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على وزارة التربية والتعليم تقرير مجلس الاقتصادي والاجتماعي 2023. الإذاعة الوطنية الجزائرية

الشكل رقم (02): التطور عدد التلاميذ المسجلين ومساعدات الاجتماعية لفترة الدراسة



تطور المنشآت القاعدية للتعليم العام:

بذلت الجزائر الكثير في بناء وإنشاء الهياكل التعليمية خاصة على مستوى الطور الأول ومن أجل إبراز هذا قدمنا لكم جدول يشرح التطور في البنى التحتية لقطاع التعليم للفترة 2015/2025.

الجدول رقم (04): تطور المنشآت القاعدية في قطاع التعليم العام:

السنة	الابتدائيات	المتوسطات	الثانويات
2016/2015	18588	5339	2251
2019/2018	19037	5512	2433
2020/2019	19308	5630	2491
2021/2020	19583	5746	2547
2022/2021	19841	5818	2594
2023/2022	20113	5894	2645
2024/2023	20437	5974	2691
2025/2024	20791	6136	2779

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على وزارة التربية والتعليم تقرير مجلس الاقتصادي والاجتماعي 2023. الإذاعة الوطنية الجزائرية

التحليل:

القارئ لمختلف المؤشرات وإحصائيات التعليم في الجزائر يلاحظ الاهتمام التي توليه الدولة لهذا القطاع إضافة للإنفاق الكبير عليه، والملاحظ أن عدد التلاميذ في تزايد مستمر حيث في أقل من أربع سنوات تجاوز المليون تلميذ، حيث وصل العدد إلى أكثر من 10 مليون تلميذ في الأطوار الثلاثة، وهذا ينجر عليه

تكاليف كبيرة في تأطير هذا العدد إضافة إلى وظيفة التعليم هناك اهتمام اجتماعي كبير حيث لا حظنا انه في مجال الإطعام قارب العدد من 05 مليون تلميذ في ابتدائي، إضافة للخدمات الأخرى مثل المنح التي دوما تغطي ثلث المتدربين وتقديم الكتب والأدوات المدرسية مجانا، وهذا يحسب لدولة في مجال التغطية الاجتماعية، أما المنشآت القاعدية فقد قطعت الجزائر شوطا كبيرا، ورغم وجود مشاكل مالية في السنوات الأخيرة إلا أنها واصلت في عملية البناء والإنشاء حيث تزايد عدد المدارس بشكل كبير طبعاً وهذه المنشآت تحسب في مجال التنمية الاقتصادية تعتبر مكتسبات تدعم مؤشرات التنمية.

3.2.2 الصحة:

مواصلة للمعايير الاجتماعية الأساسية نجد معيار الصحة، ويعد هذا المعيار مؤشراً ومقياساً يعكس الوضع الصحي لأفراد المجتمع، ويعتمد هذا المعيار على مجموعة من المتغيرات مثل عدد الأطباء لعدد السكان، عدد وفيات الأطفال عند الولادة وغيرها.

الجدول رقم (05): تطور عدد الأطباء العامين والمتخصصين في القطاع العام

السنة	2019	2020	2021	2022
طبيب عام	27294	26680	27366	28297
طبيب مختص	19744	19818	20788	21501

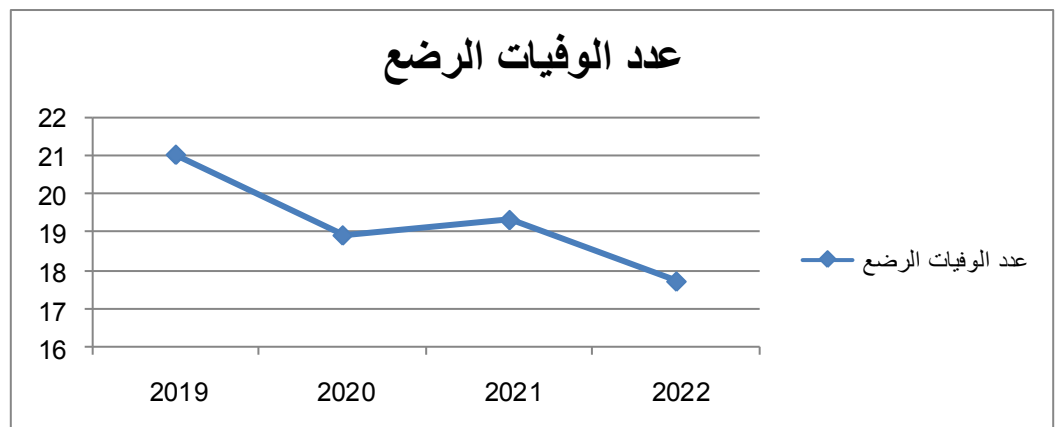
المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على تقرير مجلس الاقتصادي والاجتماعي 2023

الجدول رقم (06): التطور عدد الوفيات الرضع نسبة لكل 1000 رضيع

السنة	2019	2020	2021	2022
العدد	21	18.9	18.3	17.7

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على تقرير مجلس الاقتصادي والاجتماعي 2023

الشكل رقم (03): التطور عدد الوفيات الرضع نسبة لكل 1000 رضيع



التحليل:

نلاحظ من الإحصائيات أعلاه أن التغطية الصحية في الجزائر في تحسن وتطور مستمر، نجد أن عدد الأطباء على العموم في ارتفاع متزايد منذ بداية الفترة حتى نهايتها، رغم أن هناك تراجع طفيف سنة 2020 بسبب جائحة كورونا في عدد الأطباء العامين، أما الأطباء المتخصصين في ارتفاع ملحوظ حيث في أقل من أربع سنوات ارتفع بحوالي ألفين طبيب مختص في القطاع العام وهذا يؤكد الجهود المبذولة في المجال التأطير الصحي لكل سنة، أما معيار عدد وفيات الرضع الذي تعتمد المنظمات العالمية في مجال التنمية البشرية و الصحة نلاحظ أن الجزائر خاصة في الفترة المدروسة نجد تراجع في عدد الوفيات وهذا ما يعكس تحسين التغطية الصحية للام والطفل إضافة لهذا يدل على الأموال المبذولة من طرف الدولة في قطاع الصحة.

4.2.2 السكن:

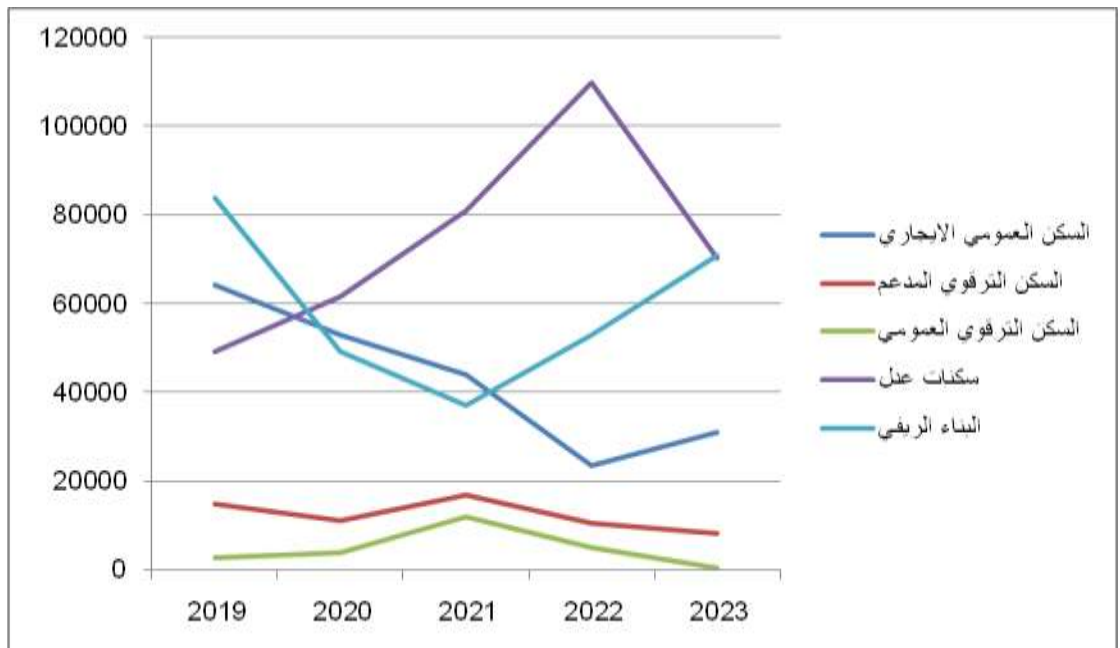
إن من مقاييس الحياة الكريمة السكن، وعدم امتلاك سكن مريح ولائق يعد من مظاهر التخلف والفقر، وتسعى كل الدول مهما كان توجهها الاقتصادي إلى توفير السكن لمواطنيها والجزائر من الدول تهدف دوما لتلبية حاجيات مواطنيها في قضية السكن.

الجدول رقم (02): تطور عدد السكنات المنجزة في الجزائر للفترة 2019-2023

السنة	السكن العمومي الاجباري	السكن الترقوي المدعم	السكن الترقوي العمومي	سكنات عدل	البناء الريفي
2019	64275	14868	2581	49353	83752
2020	52918	11051	3778	61871	49292
2021	44168	16855	12010	81109	37103
2022	23495	10442	4952	109873	53039
2023	30934	8148	366	70355	70870

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقرير مجلس الاقتصادي والاجتماعي 2023

الشكل رقم (04): تطور عدد السكنات المنجزة في الجزائر



التحليل:

من المعطيات التي بين أيدينا نلاحظ أن الجزائر أنجزت خلال خمس سنوات فقط 2019-2023 ما عدده 966838 أي ما يقارب مليون سكن بمختلف الصيغ، وهذا رقم كبير جدا مقارنة حتى بالدول المتطورة، والملاحظ أن هناك اختلاف وتغير في أنجاز جميع الصيغ السكنية وهذا يرجع لعدة أسباب، منها ما هو مشترك وقاهر مثل سنوات كورونا إضافة للسياسة التقشف التي اعتمدتها الدولة، أما الأسباب الغير مشتركة فمثال سكنات عدل تم أنجاز معظم البرنامج المسطر "عدل02" لذا تراجع عددها في سنوات الأخيرة، أما السكن الترقوي المدعم تراجع لقلّة الإقبال عليه لأن من أهم شروطه الدخل الشهري مرتفع وهو مالا يتوفر عند معظم المواطنين، و البناء الريفي على العموم حافظة على نفس وتيرة انجازه، وهذا لأن صاحب السكن هو من يتحمل مسؤولية البناء، أما السكن العمومي الإيجاري الذي كان له دور كبير في احتواء مشكل السكن في الجزائر عنصر هام قضايا التنمية الاقتصادية، لأنه يوفر السكن مجاني تقريبا فقد عرف تراجع سنوات 2021/2022 لكنه عاود ارتفاع من جديد وذلك يرجع لبرامج الحكومة التي تعهدت بتوفير السكنات، مما يرفع مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر .

الخلاصة:

في نهاية الدراسة نشير أنه لا بد أن يكون للتنمية الاقتصادية مكانة وحيز أكبر في توجهات السياسة المالية، وبصفة أدق تخصيص اعتمادات أكثر خاصة في مجال السكن، أي المشاريع التنموية الخاصة بجانب الإعمار، إضافة لذلك ما ارتبط بعملية التنمية الاقتصادية خاصة التي ترتبط بمؤشرات التنمية البشرية. دون أن نغفل الأخذ بعين الاعتبار التغيرات والتوجهات الدولية، ونقصد المعايير والمؤشرات التي تعتمد عليها المنظمات والمؤسسات الدولية العاملة في المجال التنموي. وخاصة ما جاء في بحثنا هذا دور ومجالات المالية العامة في تحسين مؤشرات التنمية الاقتصادية، والذي يعد احد التوجهات الحديثة في تحسين المؤشرات التنموية. بغية تعزيز عملية التنمية في ظل اعتماد الدولة على المحروقات كمصدر وحيد لتمويل معظم النفقات العامة.

من خلال ما تقدم نطرح مجموعة من النتائج والتوصيات:

- الاهتمام الكبير الذي توليه الجزائر للمواطن والذي ينعكس على المؤشرات التنموية؛
- التأثير الواضح والموجب للمالية العامة على التنمية الاقتصادية؛
- على الجزائر أن تدخل القطاع الخاص كأحد الأساليب الحديثة في تحسين المؤشرات التنمية الاقتصادية؛
- خلق آليات جديدة يكون أثر على التنمية الاقتصادية في المجال الاجتماعي؛
- محاولة تغطية النفقات العامة بالجزائر من الجباية العادية خاصة مع ارتفاع الغير عادي في السنتين الأخيرتين.

قائمة المراجع:

- 1- تشارلز كندل برجر، أسس ومفاهيم وتخطيط التنمية الاقتصادية، وكالة الصحافة العربية ناشرون ، 2021.
- 2- محمد أحمد بدر الدين، استراتيجيات النمو الاقتصادي، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2017.
- 3- لحسن دردوري، لقلبي الأخضر، أساسيات المالية العامة، دار حميترا للنشر والتوزيع، الجزائر، 2018.
- 4- محمد عبد الله شاهين، تنمية التكامل الاقتصادي للوطن العربي، دار الكتب والوثائق القومية، مصر. 2022.
- 5- سعادة راغب الخطيب، التنمية الاقتصادية، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2017.
- 6- جفال عبد الحميد، سيدي إدريس عمار، التنمية الصحية وعلاقتها بالتنمية البشرية، دار الأيام للنشر والتوزيع، الجزائر، 2016.
- 7- محمد عبد العزيز ربيع ، التنمية المجتمعية المستدامة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2018.
- 8- هادي أحمد الفراجي، التنمية المستدامة في استراتيجيات الأمم المتحدة، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الاردن، 2015.
- 9- صرمد كوكب جميل، الموازنة العامة للدولة مدخل معاصر، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2021 .
- 10- حسن محمد القاضي، الدارة المالية العامة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
- 11- على فلاح الضلاعين، مصطفى يوسف كافي ، المالية العامة ، دار الإعصار العلمي الطبعة الأولى، الأردن. 2016.
- 12- محمد سلمان سلامة، الإدارة المالية العامة، دار المعتز للنشر والتوزيع، الأردن. 2015.
- 13- محمود حسين الوادي، تنظيم الإدارة المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى ، 2010.
- 14- رضا خلاصي، شذرات المالية العامة، دار هومة لطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2016.